

Distr.
LIMITED

TD/B(S-XXIII)/L.4
16 June 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الجزء الثاني
جنيف، ١٢-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز ركائز الأونكتاد الثلاث

الخصيلة المتفق عليها^(١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- يدكر بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو جهاز تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، هو جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وهدفه هو مساعدة البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً بوجه خاص، على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي؛

٢- يؤكد مجدداً توافق آراء ساو باولو؛

٣- يؤكد مجدداً كذلك أن عمل ركائز الأونكتاد الثلاث ينبغي أن يسهم مباشرة في تنفيذ توافق آراء ساو باولو والمتابعة المتكاملة لحصائل مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية، وكذلك في إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤- يشدد على أنه ينبغي للأونكتاد أن يظل يعمل مناصراً للتنمية، وأن يظل عمله مركزاً بشدة على التنمية؛

٥- وإذ يشير إلى الفقرة ٣ من توافق آراء ساو باولو، يشدد كذلك على أن ركائز الأونكتاد الثلاث، وقوامها البحث والتحليل، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني، تشكل وحدة متكاملة عضوياً، وهي مترابطة بحكم طبيعتها؛ ويجب تعزيزها وأن تعمل على ضمان نهوض المنظمة بالولاية المسندة إليها؛

(١) بالصيغة التي اعتمدها شريطة الاستشارة، مجلس التجارة والتنمية، في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٦- يؤكد أنه يتوجب على الأونكتاد، بوصفه هيئة حكومية دولية، أن يلبى احتياجات أعضائه وأن يستجيب لهواجسهم وأولوياتهم، وأنه يجب أن تراعى، في التدابير الرامية إلى تعزيز الأونكتاد، ضرورة بقاء المنظمة مستجيبةً للدول الأعضاء ومساءلةً تجاهها، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلالها الفكري وحرصها على توخي الدقة في البحث والتحليل؛

تعزيز ما يضطلع به الأونكتاد من بحث وتحليل

٧- يشدد على أن الأونكتاد مؤسسة قائمة على المعرفة، وأن البحث والتحليل هما عماد ما تضطلع به من عمل في مجالي التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة؛

٨- يؤكد أنه ينبغي للأونكتاد، فيما يضطلع به من بحث وتحليل، أن يساعد على تعزيز توافق الآراء بشأن المسائل الهامة المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك في نطاق الولاية المسندة إليه، في سبيل وضع حصائل مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية موضع التنفيذ؛

٩- يتفق على أن ما يضطلع به الأونكتاد من بحث وتحليل ينبغي أن يكون إنمائي التوجه ومستقلاً ومستنداً إلى بيانات راسخة، وأن يتناول قضايا التجارة والتنمية وما يتصل بهما بنهج إبداعي ويستبق منحى التغيير، مُشكِّكاً في الحكمة التقليدية عند الضرورة، وباحثاً في جميع المسائل المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي من حيث علاقة هذه المسائل بالتجارة والتنمية، بما في ذلك العمل في مجالات الديون والتمويل والملكية الفكرية والتكنولوجيا والعمولة والتنمية المستدامة، بما يتفق مع توافق آراء ساو باولو؛

١٠- يتفق كذلك على أنه ينبغي للأونكتاد تعزيز ما يضطلع به من عمل في مجالي البحث والتحليل لصالح جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك على النحو الوارد في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من توافق آراء ساو باولو؛

١١- يوصي الأونكتاد بتعزيز ما يضطلع به من بحث وتحليل في سياق التجارة والتنمية وفي نطاق الولاية المسندة إليه، وذلك بطرق منها:

(أ) الإقرار بضرورة التنوع في السياسات الوطنية، مع زيادة التركيز على اتباع نهج عملي لإيجاد الحلول والبت في خيارات السياسة العامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سبيل مواجهة التحديات الإنمائية، القائمة منها والناشئة؛

(ب) دراسة المسائل النُظمية المتصلة بالاقتصاد الدولي والتي تتصف بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

(ج) تعزيز قواعد بياناته الإحصائية والبحثية والتحليلية ونُظْم برامجه الحاسوبية؛

(د) ضمان تبادل الخبرات والتعاون فيما بين الشُعَب في مجالي البحث والتحليل؛

(هـ) زيادة تعزيز الشراكات الإبداعية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى، وزيادة أوجه التكامل والتوافق والتماسك الإنمائية التوجه بما يتمشى والولاية المسندة إلى كل منظمة؛

(و) تعزيز الروابط مع دوائر البحوث الإنمائية الأوسع نطاقاً، بطرق من بينها توثيق الاتصالات مع شبكات البحوث؛

(ز) التشديد على ما للبحث والتحليل من أهمية من أجل بناء توافق في الآراء والمساعدة التقنية وفقاً لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها؛

(ح) وضع استراتيجية فعالة فيما يتعلق بالنشر والتواصل، تستهدف جمهوراً أوسع، بمن في ذلك واضعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، وبخاصة في البلدان النامية.

تعزيز ما يقوم به الأونكتاد من بناء توافق في الآراء

١٢ - يشدد على الأهمية الأساسية لركيزة الأونكتاد المتمثلة في بناء توافق الآراء، ولا سيما منظورها المكرس للتنمية، ويؤكد ما لهذه الركيزة من دور في تعزيز التفاهم وتحقيق التقارب في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، وهي مجالات مترابطة؛

١٣ - يوصي الأونكتاد بتعزيز ركيزته المتمثلة في بناء توافق في الآراء، وذلك بطرق منها:

(أ) تعزيز التماسك بين مختلف مستويات العملية الحكومية الدولية؛

(ب) توجيهاً للنهوض بعملية بناء توافق في الآراء، ضمان أن تسفر الاجتماعات الحكومية الدولية عن حصائل إنمائية التوجه، بما في ذلك خيارات سياساتية، على النحو المتفق عليه فيما بين الأطراف؛

(ج) إسهام المجلس إسهاماً أقوى لدى نظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المتعلق بالتجارة والتنمية الدوليين؛

(د) ضمان أن يكون جدول أعمال المجلس متنوعاً وأن يتناول مواضيع الساعة؛

(هـ) العمل على ضمان أن تكون جداول أعمال اللجنة مركزة وأن تتناول مواضيع الساعة، بطرق منها التركيز على واحد أو اثنين من المواضيع الرئيسية التي تحظى باهتمام متبادل، والقيام، عند الطلب، باستعراض سياساتي بالتناوب بين الأقاليم؛

(و) العمل، حسب الاقتضاء، على أن تضع اللجان في اعتبارها ما تنجزه اجتماعات الخبراء من عمل في حواراتها السياساتية الجوهرية؛

(ز) النظر في إمكانية استحداث لجنة تُعنى بالعملة والمسائل النُظمية؛

(ح) استكشاف إمكانية عقد بعض اجتماعات الخبراء على فترات تفصل بينها عدة سنوات، وإمكانية بناء شبكات من الخبراء؛

(ط) التعجيل في إيجاد حل مستدام لمسألة إمكانية التنبؤ بتمويل الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد؛

(ي) إضافة إلى الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية القائمة حالياً، استغلال تظاهرات غير رسمية لمعالجة المسائل الراهنة المتصلة بالتجارة والتنمية؛

(ك) التشجيع على زيادة مشاركة فعاليات غير تابعة للدول تعمل في الميادين الإنمائية، بما في ذلك القطاع الخاص، ومن البلدان النامية، في الاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد وفقاً للنظام الداخلي المقرر وعلى النحو المحدد في توافق آراء ساو باولو؛

(ل) الانتفاع الكامل بالاجتماعات الاستشارية الشهرية التي يعقدها رئيس المجلس كوسيلة لتبادل الآراء بشكل منتظم وغير رسمي؛

تعزيز ما يضطلع به الأونكتاد من تعاون تقني

١٤- يشدد على أن ما ينهض به الأونكتاد من دور في مجال التعاون التقني هو دور قائم على الركيزتين الأخريين ومرتبطة بهما وجوهري بالنسبة لهما، وبتسلسل زمني مناسب، بغرض تفعيلهما؛

١٥- يتفق على ضرورة ضمان الشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة في كل ما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة في مجال التعاون التقني، ويشدد على أهمية المساعدة التقنية الإنمائية التوجه والمدفوعة بالطلب، استناداً إلى أولويات الجهات المستفيدة وملكيتهما؛

١٦- يبحث الجهات المانحة على العمل على إيجاد تمويل يمكن التنبؤ به، استناداً إلى احتياجات البلدان النامية وهو اجسها وأولوياتها، بغية تحقيق قدر أكبر من الاستفادة لأنشطة المساعدة التقنية المقدمة للبلدان والأقاليم النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً؛

١٧- يسنّوّه بالزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية، مُقرّاً في الوقت ذاته بوجود أن تكون المساعدة التقنية قائمة على توافق آراء ساو باولو، ويوافق أيضاً على النظر في إمكانية إيجاد مصادر وآليات تمويل بديلة من أجل إجراء دراسات عن المسائل التي تحظى باهتمام خاص لدى البلدان النامية؛

١٨- يُقرّر بضرورة تحديد المجالات التي يمكن فيها إجراء تحسينات في استراتيجية التعاون التقني على النحو المشروح في الفقرة ٥٣ من الوثيقة TD/B(S-XXIII)/3؛

١٩- يوصي الأونكتاد بتعزيز ركيزته المتعلقة بالمساعدة التقنية عن طريق ما يلي:

- (أ) ضمان زيادة التعاون فيما بين الشعب كيميما يتجلى فيه المنظور النُظمي للمسائل المترابطة الأساسية للبرنامج الاقتصادي الدولي في وضع وتنفيذ أنشطة التعاون التقني؛
- (ب) العمل على الأخذ ببرامج تعاون تقني تعالج مواضيع محددةً وتكون متكاملة ومتعددة المانحين، بغية التقليل من عدد العمليات الصغيرة والمخصصة؛
- (ج) تحسين إدارة جميع أنشطة التعاون التقني وتحسين تقييمها والإبلاغ عنها، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة ولوائحها ولما هو مناسب من أفضل الممارسات؛
- (د) الأخذ برصد أفضل لأنشطة التعاون التقني وعمليات جمع التبرعات؛
- (هـ) ضمان قيام الأونكتاد بدور فعال على الصعيد القطري عن طريق تقديم مساهمات تحليلية إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وعن طريق تحسين التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة؛
- (و) تشجيع التآزر وتعزيز الروابط بين التعاون التقني والركيزتين الأخرين؛
- (ز) ضمان جعل الأونكتاد قادراً على أداء دور هام في مبادرة تقديم المعونة مقابل التجارة، وفقاً لمهام الأونكتاد وخبرته الفنية ونهجه الإنمائي؛
- (ح) الأخذ بنظام لتبادل المعلومات بغية زيادة تدفق المعلومات عن التعاون التقني، وبغية تحسين المعلومات المقدّمة من الدول الأعضاء عن أنشطة التعاون التقني؛
- (ط) زيادة تنفيذ أنشطة التعاون التقني إقليمياً إلى أقصى حد، والاستفادة بالتالي من تجميع الموارد وزيادة المنفعة؛
- (ي) ضمان أن تُستغلَّ إلى أقصى حد ممكن في جميع أنشطة المساعدة التقنية الخبرة الفنية المحلية والإقليمية والموارد المادية في سبيل زيادة القدرة المؤسساتية للبلدان المتلقية وزيادة استدامة المنافع المحنّية؛
- (ك) العمل، في حدود الموارد القائمة، على إقامة دورات تدريبية قصيرة عن المسائل الأساسية المدرجة في برنامج العمل الإنمائي الدولي لفائدة الوفود التي تتخذ جنيف مقراً لها، في سياق الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.